Issn : 2830-912X جوان 2025	حفريّات المعرفة Hafriyat Al-marefa	المجلد 5 Vol 05 العدد 1 Num 01

برامج قياس نسبة الاقتباس وأثره على النشر في المجلات العلمية المحكمة: منصة asjp أنموذجا

Measuring Citation Rates and Their Impact on Publishing in Peer-Reviewed Scientific Journals: The ASJP Platform as a Model

كجعوط فاطمة

Kadjout Fatima

kadjout.fatima@gmail.com

أستاذ محاضر "أ" - المركز الجامعي: مرسلي عبد الله تيبازة - الجزائر

الملخص:

عرفت حركة النشر العلمي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية بفعل التطور السريع في المنصات الرقمية، حيث أصبح البحث العلمي يتبنى مناهج جديدة تتوافق مع طبيعة المعلومة الإلكترونية في عصر الثورة الرقمية وظهور التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي. وفي خضم هذا التحول، برز مصطلح "قياس نسبة الاقتباس" في البحث العلمي، ليشكل أحد المفاهيم المحورية التي شاعت في الأوساط الأكاديمية، بوصفه آلية لقياس مدى الأصالة العلمية وضبط الأمانة البحثية في الأعمال المنشورة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التحول الرقمي، نسبة الاقتباس، الأمانة العلمية، الابتكار.

Abstract:

In the era of digital transformation, scientific research has undergone fundamental changes that reshaped its foundations and approaches. The digital revolution has turned the fields of

science and knowledge into a fertile ground for technological innovation, influencing the way researchers think and produce knowledge. Amid this remarkable technological progress, citation rate measurement programs have emerged as pivotal tools in evaluating research originality. These programs have simultaneously posed a challenge to scientific productivity—by setting rigorous standards of integrity—and served as a catalyst for creativity, renewal, and the revival of authentic and innovative scientific practices.

Keywords: Scientific research, digital transformation, citation rate, scientific integrity, innovation.

مقدمة

يعد موضوع قياس نسبة الاقتباس في المجلات العلمية من المواضيع ذات الطبيعة الجدلية، يتراوح تأثيره بين تثبيط وكبح حركة النشر العلمي وزيادة الكفاءة البحثية، ومن ناحية أخرى، فإن قياس نسبة الاقتباسات تساعد في قياس الأثر والتأثير الحقيقي للإنتاج البحثي في عصر التحول الرقمي، ومن ناحيته أنه يوفر مؤشرات موضوعية لتقييم الأداء البحثي للأفراد والمؤسسات في المجتمع العلمي الأكاديمي، مما يسهم في تحسين جودة البحث العلمي وترقية الإنتاج الفكري، وكذا تفعيل وتجسيد عنصري إلزامية الجدة والابتكار.

إن دراسة موضوع نسبة الاقتباس لها أهمية كبيرة في ميدان البحث العلمي، ذلك لما تنطوي عليه من تحسين في جودة الإنتاج العلمي والرفع من مستوى الكفاءة العلمية والقدرة البحثية، إلى جانب أن هذا الموضوع حديث العصر في المجتمع العلمي الأكاديمي، بما له من فرص في تطوير الانتاجية العلمية وتحديات إشكالات النشر العلمي، لذا فإن الأهمية الكبرى من دراسة نسبة الاقتباس في الدراسات العلمية هو إبراز أهم تقنيات التكنولوجيا الحديثة المعتمد عليها في تحديد هذه النسبة وكيفية تحديها.

في المقابل تهدف هذه الورقة العلمية بالدرجة الأولى إلى تعريف الباحثين بقياس نسبة الاقتباس، في زمن أصبح فيه من الضروري ترقية الإنتاجية العلمية وتشجيع الدراسات التطبيقية، وضرورة إبراز القدرات الفكرية للباحث من حيث الاستيعاب والتحليل والتحكم في موضوع البحث، تجنبا للرفض أثناء التقدم للنشر، والحفاظ على النزاهة الأكاديمية بتحسين جودة البحوث بدل التركيز على قيمة علمية سابقة الدراسة من طرف باحثين آخرين، مما يعزز التطور المعرفي في المجال العلمي في التوازن بين الاقتباس وتطوير المعرفة.

تقوم دراسة موضوع نسبة الاقتباس في البحث العلمي، وبالأخص في ميدان الدراسات القانونية على طرح إشكالية: هل يمكن اعتبار قياس نسبة الاقتباس فرصة لتنمية وترقية مقومات البحث العلمي في زمن العصرنة أم جاءت كقيد يعمل على كبح وتثبيط الكتابة العلمية في الدراسة القانونية ووضع حد للإنتاجية العلمية؟ تتطلب هذه الدراسة ضرورة تكامل منهجي في ظل التعددية المنهجية بدراسة وضعية معاصرة ذات أهمية كبرى، وعليه ستعتمد على كل من المنهج الوصفي في تحديد المصطلحات المرتبطة بتحديد نسبة قياس الاقتباس.

المبحث الأول: نسبة الاقتباس ظهور حديث في توجيه مسار البحث العلمي والنشر في المجلات العلمية

في ضوء ما يشهده البحث العلمي من تطور سريع، والتزايد الكبير على عملية النشر الإلكتروني من طرف المجتمع الأكاديمي، ظهر ما يعرف بقياس نسبة الاقتباس كمصطلح حديث في ميدان البحث العلمي، والذي يعتبر أحد أهم المعايير المستخدمة لتقييم جودة الأبحاث المنشورة بتقدير الإنتاجية البحثية للباحثين في مختلف التخصصات، الأمر الذي شهد ظهور العديد من البرامج المتخصصة التي جاءت كظهور من نوع خاص على توجيه مسارها، من خلال قياس نسب الاقتباس، لذا من الضروري التطرق إلى تحديد ما المقصود من هذه النسبة وتحديد خصائصها من خلال كيفية استعمالها، وكذا ذكر بعض أصناف البرامج والتطبيقات الرقمية المعتمد عليها في هذا الشأن.

المطلب الأول: تعريف نسبة الاقتباس في البحث العلمي

هناك العديد من البرامج المتخصصة لقياس نسب التشابه. وتتضمن هذه البرامج نماذج متنوعة تختلف في معايير التحليل والبحث، مما يُشكّل تحديات خاصة عند الباحثين لاستخدامها في تقييم إنتاجيتهم البحثية.

الفرع الأول: المقصود بنسبة قياس الاقتباس

بداية، يمكن القول أن الاقتباس في البحث العلمي يقصد به دليل القراءة الواسعة والمعرفة التامة بالأفكار، ومختلف البحوث القديمة والحديثة، ومن ثم ينال الباحث ثقة القارئ لبحثه ويطمئن لأفكاره ويرتاح لها ولآرائه الشخصية في آن واحد، ذلك لأن لها علاقة قوية في طريقة نقله، واقتباسه منها ودمجها وربطها في موضوعات البحث، وباعتباره العملية الذهنية القائمة على ترتيب وإعادة الصياغة في النقل بكل صدق وأمانة وموضوعية وبطابع أخلاقي، فإن نسبة الاقتباس في البحث العلمي هي ذلك العدد المئوي الذي يشير إلى مدى استخدام

الباحث للدراسات السابقة وبحوث غيره في دراسته القائمة، والتي يتم الكشف عليها من خلال برامج ظهرت بفضل التطور التكنولوجي في ميدان العلوم.

بمعنى اكثر وضوح ودقة واختصاراً، هي المصطلح الذي يعبر عن حدين أحدهما الأدنى والآخر الأقصى، والتي لابد أن تتراوح في مجمل مضمون البحث ما بينهما، وبهذا هي تعبير ووصف عن عدد المرات التي يقوم فيها الباحث القانوني - ومختلف الباحثين - بالاقتباس والنقل في البحث العلمي من مصادر ومراجع مختلفة، على سبيل المثال كتاب أو مقال أو أي مصنف آخر.

إذ يتم توظيف هذه النسبة في البحث العلمي من قبل العديد من المؤسسات الأكاديمية، وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لكي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بحيازة الأكاديمي والتوظيف والترويج.

الفرع الثاني: سمات نسبة الاقتباس في المجلات العلمية المحكمة

إن المتمعن في العنوان يجد أن الدراسة تقتصر على الفصل في نسبة الاقتباس بين الدفاع نحو التجديد والابتكار والأصالة من جهة، وبين تثبيط رغبة الباحث في مواصلة البحث العلمي وكبح مجال النشر الأكاديمي في شكله الإلكتروني، لذا فهي تتميز بخصوصية غير موجودة في أي نسبة أخرى، تكون في جماعة مقرونة بالمضمون الكلي للبحث، وهذا يجعل لهذه الأخيرة مجموعة من الخصائص التي يتمثل أهمها في:

أولاً: ذات طبيعة إلكترونية تقنية: بمعنى أنها ظهرت بفضل موجة التحول الرقمي في الإطار الأكاديمي، وتوجه الباحث نحو سياسة النشر الإلكتروني بدل الورقي، وذلك بسهولة العمل والبحث في عصر المعلومة الرقمية وسرعة انتشارها، تقوم على أساس آليات ودعائم ووسائط وخطط تقنية، مدعومة في مواقع أو تطبيقات أو برامج تعتمد على توافر شبكة الربط الدولية.

ثانياً: تقوم على ميكانيزمات ذكية: من منطلق أن تحديد هذه النسبة يتم من خلال تقرير التطبيقات التكنولوجية الحديثة، فإنها تعمل وفق منهجية محددة مسبقا، تكون مدعومة ومزودة في التطبيق المخصص لفحصها، إذ يوجد حد أدنى وآخر أعلى أو أقصى، لا يمكن النزول عن الأول ولا يمكن للباحث إمكانية تجاوز الثاني مهما كانت درجتهم العلمية وموقعهم الأكاديمي ضمن المؤسسة التعليمية، وفي الواقع يتم التركيز على الحد الثاني بدل الأول، لأن على أساسه يتم قبول العمل من رفضه على مستوى منصة المجلات العلمية الجزائرية وفق تقدير المجلات.

ثالثاً: تستند في عملها على برنامج يقوم بقياس شامل للبحث: هذا من منطلق أن البحث العلمي يعتمد على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة التي تدخل بالضرورة في حساب النسبة، لاسيما تلك ذات الطابع الإلكتروني والمنشورة في روابط إلكترونية أين يسهل نسخها، بحيث أي اقتباس من المادة العلمية يتم التعامل معه في حساب النسبة دون استثناء كالاقتباس من المقالات الرقمية والكتب الإلكترونية التي تعتبر أساس قيام أي بحث علمي.

رابعاً: الغاية منها علمية أكاديمية: يعتبر فحص الاقتباس أمراً حيوياً للاستشهاد بمصدر البحث، وتعد الغاية من تحديد هذه النسبة علمية أكاديمية بحتة، فلم تأتي لخلفيات معينة، ولا يكون حسابها أو تحديدها ذو طابع جهوي، لأنها أولاً تساعد في الكشف على عمليات القرصنة الأدبية والسطو العلمي والاستلال في عصر سيطرة الخوارزميات الذكية على مضمار القيام بالبحث العلمي، وبالتالي تحارب الفساد في البحث العلمي بحد ذاته ومهما كان ميدانه. ومن ناحية أخرى تساعد على تحسين القواعد اللغوية من جانب النحو والإملاء واكتشاف الأخطاء الصغيرة كعلامات الترقيم مثلاً، وهذا ما يهدف إلى تحسين صورة البحث العلمي وتجسيد المصداقية والأصالة العلمية.

المطلب الثاني: نماذج برامج قياس نسبة الاقتباس المعتمد عليها في البحوث العلمية

في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا والبحث العلمي، أصبح قياس نسب الاقتباس أمراً بالغ الأهمية في تقييم الإنتاج العلمي للباحثين، إذ منح هذا الأخير العديد من البرامج التي تعمل على قياس هذه النسبة للمعلومة الرقمية المعتمد عليها في إنجاز الدراسة في مختلف التخصصات.

الفرع الأول: البرامج الرائجة في ظلال التكنولوجيا الحديثة لتحديد مصداقية الانتاجية العلمية

ظهرت برامج قياس نسبة الاقتباس نتيجة التطور التكنولوجي المتزايد، وتوظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة في ميدان البحث العلمي، أين أصبح الباحث يعتمد وبنسبة كبيرة على برامج مختلفة من الذكاء الاصطناعي في إتمام دراسته المختلفة التوجهات، ولعل أهم خمس برامج رائجة في هذا الشأن ما يلي:

أولاً: برنامج Turnitin: يعتبر من أفضل البرامج التي يمكن الاعتماد والاستناد عليها من قِبَل الطلاب والباحثين لقياس نسبة الاقتباس في أبحاثهم العلمية، فهو يوفر واجهة مستخدم ممتازة من حيث سهولة الاستخدام، كما أنه يقدم تقارير تفصيلية حول نسبة الاقتباس والمصادر التي تم الاقتباس منها، بدقة وجودة عالية مع تحديد مواقع الاقتباسات لتحسينها.

ثانياً: برنامج urkund: يعتبر أحد البرامج المستعملة في ميدان قياس نسبة الاقتباس، إلا أنه على الرغم من توفيره لتجربة مجانية لجميع المستخدمين، إلا أن الوصول إلى جميع ميزاته يعتبر محدودا، ذلك لأنها مدفوعة غير مجانية، حيث أنه يكشف مدى تشابه النص ويساهم في التحقق من الانتحال الأدبي.

ثالثاً: برنامج write check: يعد كنموذج نستعمل في تحديد هذه النسبة، بحيث لا يستخدم فقط لقياس نسبة التشابه، وإنما يوفر ميزات إضافية، على سبيل المثال حالة تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية، وبالتالي فهو يعتبر برنامج مثالي للطلاب الذين يريدون التحقق من دقة أبحاثهم العلمية بشكل كامل، لاسيما من حيث التدقيق اللغوية واختصار الوقت والجهد، والرفع من زيادة حظوظ قبول نشر الأبحاث بدل رفضها.

رابعاً: برنامج ithenticate: يعتبر هذا البرنامج متخصص في فحص كافة أنواع الأبحاث العلمية والمقالات الأكاديمية، من جانب تحديد نسب التشابه او السرقات العلمية والسطو الأدبي، فهو يساهم في مراجعة الأبحاث ومعرفة نسبة الاقتباس قبل أن يتم نشرها، فهو الخيار الأول لمعظم الباحثين في الوقت الحالي، لأنه يسهل عليهم مهمة تدقيق وتنقيح الورقة البحثية قبل إرسالها لإحدى المجلات بغية نشرها، وبالتالي يزيد من حظوظ تحسين الانتاجية العلمية وتشجيع النشر العلمي، والتصدي لتداعيات برامج نسبة الاقتباس في فحص الدراسات العلمية.

خامساً: برنامج quetext: ظهر مؤخرا وأصبح من أشهر البرامج التي يعتمد عليها في الآونة الأخيرة بسبب ما يتحلى به من خصائص، سواء كان أنه يدعم فحص النصوص الكبيرة - بالأخص في زمن انتشار البيانات الضخمة - وقياس نسبة الاقتباس فيها، أو أنه يقدم تقارير شاملة وتفصيلية عن نسبة الاقتباس، أين يمكن معه تصحيح وتعديل الورقة البحثية وبكل سهولة والعمل على خفض نسبة التشابه إذا كانت مرتفعة.

سادساً: موقع مدقق الانتحال: عبارة عن موقع متواجد على رابط إلكتروني مجاني تماماً ودقيق، يعمل ببساطة وبشكل سلس وسهل، يقوم على عمليتي النسخ واللصق لاكتشاف المحتوى المنسوخ، قصد فحص ما يصل إلى 25000 كلمة وتكون بالتنظيم على شكل دفعات بداية بـ 1000 كلمة ثم نضغط على تحقق من الانتحال وهكذا في كل مرة 1000 كلمة إلى غاية نهاية البحث، مع الإشارة أنه يحتوي على ميزة التحقق من القواعد اللغوية، وكذا الاستلال عن طريق الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: المواقع الإلكترونية للكشف عن الحدود الدنيا والقصوى لاقتباسات الباحث

لم يتوقف الإنتاج التكنولوجي عند هذا الحد في الكشف عن نسب التشابه، بل تمت إضافة العديد من المواقع السهلة الاستخدام، وبصورة مجانية لكشف الانتحال العلمي وقياس نسبة الاقتباسات في البحوث، وأهم

هذه المواقع المتاحة على شبكة الانترنت ما يلي:

أولاً: موقع check for plagiarism: تطلق عليه باللغة العربية "موقع كشف الانتحال أو السرقة العلمية"، وهو موقع مهم جدا للكشف عن الاستلال في البحث العلمي، يمكن من رفع المستند المراد التحقق من أصالته وتزويد الموقع ببياناتك وبريدك الإلكتروني، قصد تسهيل العملية ليتم إرسال تقرير الفحص إلى البريد الإلكتروني المدرج بمجرد الانتهاء من المهمة. مع الإشارة إلى أنه يكون تقديم التقرير مجاني متضمنا فقط النسبة المئوية لأصالة المستند، ولتحصل على التقرير المفصل يلزم الاشتراك في الموقع ويكون بصورة غير مجانية.

ثانياً: موقع plagiarisma: يعتمد عليه في إطار التحقيق من مدى توافر السرقة العلمية ونسب التشابه المرتفعة في البحث العلمي، وهو من أفضل أدوات قياس الاستلال، حيث يمكن من التحقق من أصالة المحتوى، بفضل ميزاته الخاصة التي تتراوح لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية، وذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق أو رفع الملف أو كتابة رابطه في المكان المخصص لذلك، يمكن لهذا الموقع أيضاً التحقق من Google scholar الذي يحتوي على عدد مهم من المقالات، والكتب.

ثالثاً: موقع plagiarism detect: كما قلت سابقا، لم يتوقف التطور التكنولوجي عند وضع برنامج او موقع واحد فقط لتحديد مصداقية وجودة الإنتاج العلمي، فهذا الموقع هو الآخر يعتبر أداة أخرى رائعة وذات طابع مجاني للتحقق من الاستلال العلمي. ورغم بطئها في إظهار تقرير الاستلال، إلا أنها في المقابل تتميز بالدقة، كما يمكنها التحقق من مدى أصالة محتوى موقع إلكتروني وليس ورقة بحثية فقط.

رابعاً: موقع plagtracker: في هذا المنوال تعتبر أداة لا بأس بها لاكتشاف الاستلال العلمي، لأن هذا الأخير يقوم على مدى ارتفاع نسبة التشابه في عدد الكلمات، وبالأخص في حالة عدم توثيقها، تمكن النسخة المجانية منها من التحقق من نصوص لا تتعدى 5000 كلمة.

خامساً: موقع duplichecker: بعد هذا الموقع في إطار إدارة جودة ومصداقية الإنتاجية العلمية أداة أخرى ممتازة للتحقق من الاستلال العلمي، إذ تعمل بمبدأ تقسيم النص إلى جمل ومقارنتها مع نتائج محركات البحث، بمعنى على الباحث أن يقيّم محتوى ورقته البحثية المراد فحصها ولا يقدمها دفعة واحدة له. مع الإشارة إلى أن النسخة المجانية منه تمكن من التحقق من نصوص لا تتجاوز كلماتها 1000، يعمل من خلال خاصية لصق النص مباشرة في المكان المخصص، وكذلك عبر رفع الملف المتضمن للنص.

سادساً: موقع plagscan: عبارة عن أداة أخرى من أدوات التحقق من أصالة البحوث، عند التسجيل بها، تتوصل بـ 20 وحدة مجانية. تمكن كل وحدة منها من التحقق من نص، يمكن أن يصل عدد كلماته إلى 2000 كلمة.

النسبة المسموح بها لنشر الأبحاث والدراسات العلمية

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نسبة محددة تطبق على جميع المقالات في إطار النشر العلمي، لا يمكن مخالفتها من طرف المجتمع الأكاديمي، التي يمكن الكشف عليها بواسطة أشخاص مؤهلين ومطلعين على المجلات العلمية المتخصصة - كل حسب تخصصه - أو أن يقوم الأخير بتحديد الاقتباسات من خلال وجود التوثيقات، وبعدها يقوم بجمع كل كلمات الاقتباسات التي ظهرت له في الورقة البحثية ليخرج نسبتها المئوية مقابل النسبة المئوية لباقي مضمون الدراسة المقدمة.

بحيث تكون نسبة الاقتباس المسموح بها في مضمون الدراسة غالبا ما تتراوح بين 5% و25% وهذا مرتبط بشروط كل مجلة على حدى، أو بناءً على شروط الجامعة أو القسم التابع له الطالب - طالب الدكتوراه - ويمكن التعرف عليها من خلال قياس النصوص التي تم اقتباسها من النص الإجمالي للبحث محل الدراسة، بواسطة عملية حسابية متمثلة في حساب عدد الكلمات المنسوخة أو المقتبسة في البحث العلمي وقسمتها على العدد الإجمالي لكلمات البحث.

من ناحية أخرى، إن المعمول به في نطاق البحث العلمي الجزائري وفق قواعد النشر في منصة المجلات العلمية الجزائرية، بغية نشر المقالات عامة، مع تحديد نسب موحدة يتم تبليغ الباحث بعد إرسال مقاله إلى أحد المجلات التي تعتبر باستقبال ونشر الدراسات وفق آجال معينة، وبعد مرورها على البرنامج المعتمد من طرف المجلة - الأغلبية تعتمد على تطبيق detectia - يتم تبليغ صاحب المقال برسالة إلكترونية تدل على قبول المقال أو رفضه، أو قبوله بتحفظ مع تعديلات حسب ما رآه المحكمين عند معالجة وتحليل الموضوع، بحيث تحدد النسبة للقبول في وصف المجلة.

نأخذ على سبيل المثال مجلة "الباحث للدراسات الأكاديمية" التي تقوم - كغيرها من المجلات الأخرى - بحث الباحثين على ضرورة التقيد واحترام معدل التشابه المقبول (30%)، ويكون هذا بعد الاستناد إلى قرار النشر في هذه المجلة، والذي يرتكز بدوره على جودة العمل المُقَدم وتوصيات المُراجِعين بعين الاعتبار، وفي هذا تفادي لرفض قبول ونشر العمل البحثي الأكاديمي.

الفرع الثاني: خطط التقليل من نسبة الاقتباس في المقالات العلمية

أصبح نشر المقالات العلمية يشكل هاجسا وحاجزا أمام باحثي هذا الميدان، نتيجة الرفض المتوالي للأعمال البحثية من طرف رؤساء التحرير لمختلف المجلات بسبب ارتفاع نسب التشابه، منذ بداية استخدام برنامج كشف السرقة العلمية في أواخر سنة 2023، لكن الغريب في الأمر اتضح من خلال العديد من تعليقات وتصريحات طلبة الدكتوراه في مواقع التواصل الاجتماعي التي أضحت كمقهى أكاديمي لطرح مختلف الإشكالات في مجال النشر العلمي، أن البرنامج المعتمد عليه في تحديد النسب لا يحترم نطاق وحدود الدراسة التي تعتمد في مضمونها على أسانيد نصوص يشترك فيها الجميع دون تغيير لمعناها، وبناء على هذه الأسباب من أهم الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لخفض نسبة الاقتباس ما يلي:

- مراقبة طول العنوان الذي يجب ضبطه في الحدود المعقولة وفق شروط صياغة عنوان البحث العلمي، وكذا مراقبة علامات الترقيم وجعلها في مواضعها الأصلية قصد الحفاظ على التسلسل والترتيب المنطقي للأفكار.

- تفادي ذكر البلد او المدينة في العنوان أو الكلمات الرئيسية أو الملخص الخاص بالدراسة، إلى جانب ربط هذه الأخيرة مع المعلومات التي يمكن الوصول إليها مجاناً، والعمل على قص الوصلات.

- التنويع في المصطلحات والمادة العلمية لتنويع الاقتباسات التي لا يجب أن تكون محصورة على مرجع واحد أو اثنين.

- ضرورة احترام ضوابط الاقتباس وقواعد التوثيق والاسناد، وبالتالي احترام النمط المعتمد في الاستشهاد، لأن هذا يجنب الوقوع في السرقات العلمية، بالأخص في ظل التطور التكنولوجي وظهور المعلومات الإلكترونية الرقمية.

- حتمية التأكد من صحة المعلومات في مصادرها قبل نقلها والتي يجب أن تكون من مصادر رسمية وموثوقة، قبل اقتباسها والاعتماد عليها في تكوين الدراسة.

- الاهتمام بالدراسات السابقة وعدم الاعتماد عليها حرفيا، بل يجب إعادة الصياغة بالقدر الذي لا يؤدي بالوقوع في شباك السطو العلمي مع ضرورة الحفاظ على المعنى وتوثيقها في الهوامش وفي قائمة المراجع.

المطلب الثاني: رهانات نشر المقالات العلمية في المجلات العلمية نظير نسبة الاقتباس

فيما يتعلق بالمطلب الثاني لهذه الدراسة، سنتناول رهانات نشر الدراسات في المجلات العلمية المحكمة وبالتحديد منصة ASJP وعلاقتها بمعدلات الاقتباس، إذ يُعد النشر في هذه المجلات أمراً حيوياً لتعزيز المكانة العلمية للباحثين وإثراء المعرفة العلمية، وتبادلها عبر حدود البلد الواحد دون حواجز وفواصل البعد الجغرافي أو الزمني، إلا أن تبيين مدى التوافق في الطرح بين المعلومات التي كتبها الباحث من مجهوداته الشخصية، والمعلومات التي قام الباحث باقتباسها يواجه تحديات عديدة تتعلق بمعايير التقييم والتحكيم الصارمة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى مستويات أقل من الاقتباس المرتفعة في هذا المجال. سيتم استكشاف هذه التحديات وسبل دعم الجامعات والمؤسسات البحثية لنشر الدراسات العلمية، بالإضافة إلى استشراف المستقبل والآفاق المتوقعة من تفعيل ومواصلة العمل بتحديد نسبة الاقتباس في البحث العلمي.

الفرع الأول: انتهاك حقوق الملكية الفكرية بين النقل الحرفي وإعادة الصياغة

من منطلق التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات الرقمية، وظهور المعلومة الإلكترونية وابتكار المصنفات الأدبية في شكل رقمي، ظهر الانتفاع بها بسهولة وإلى أبعد الحدود، مما أثر على الحماية الممنوحة لها بموجب حقوق المؤلف، وهذا أدى إلى ظهور مشكلات قانونية مختلفة نتيجة الاستخدام الغير عقلاني لشبكة الربط الدولية، من خلال سهولة التنزيل أو النسخ الغير مرخص به من طرف صاحبه، وبالتالي الاعتداء على حقوق المؤلف وفي أشكال مختلفة.

هذا النسخ واللصق لأعمال الغير واستعمالها في النتائج العلمية الشخصية يستلزم ضوابط علمية وأخرى أخلاقية، وإلا أدى بالباحث حتمية الخروج عن النطاق الأخلاقي للبحث العلمي، والوقوع في جرائم عديدة التي أهمها:

- جريمة تقليد المصنفات الرقمية.
- القرصنة الفكرية الإلكترونية.

من ناحية أخرى أن مجرد رقمنة المصنف لنشره عبر شبكة الإنترنت يمثل أكبر صعوبة قد تلحق بالحق الأدبي للمؤلف، فالرقمنة في إطار البحث العلمي تحتاج لقدر من المعالجة الفنية بغية الحفاظ على سلامة المصنف بالصورة التي يريدها المؤلف، لأن هذه الرقمنة تنطوي على قدر من التدخل والتصرف لا يوجد عادة في الطباعة، بحيث أصبح من الأسهل بكثير عما كان في نقل المعلومات والبيانات القانونية، ونسخ وتوزيع المحتوى الفكري في شكله الرقمي، بمعنى أنه من الصعب حماية الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق المبتكرين والمؤلفين في زمن رقمنة البحث

العلمي وانتشار المعلومة في طابع إلكتروني، ضف إليه انتشار البيانات الضخمة وبلغات مختلفة، وفي زمن التغيير في ثقافة مشاركة المحتوى بين أفراد المجتمع العلمي الأكاديمي القانوني.

وإمكانية تحويله ونقله وتعديله بالاستناد على وسائط ودعائم إلكترونية، لأن تلاعبات الباحث في هذا النطاق وبالأخص في حقل الدراسة القانونية، تعتمد على مضمون الدراسات السابقة في معالجة المواضيع، وبالدرجة الأولى على النموذج القانوني المعد مسبقا من طرف السلطة التشريعية في اختصاصها الأصيل، أو من طرف السلطة التنفيذية كاستثناء في التشريع بأوامر، وبفضل تطور أجهزة المعالجة الآلية للمعطيات أصبح بإمكان الباحث على سبيل المثال الولوج إلى موقع الجريدة الرسمية الجزائرية، والقيام بنسخ النص القانوني الذي يحتاجه مع الالتزام به كما ورد، ليقوم فيما بعد بلصقه في مضمون دراسته، وهذا ما يؤدي إلى إشكالية التضخم الفكري في الانتاجية العلمية في ميدان الدراسة القانونية، وبالضرورة حتمية الوقوع في شباك نسبة الاقتباس رغم محاولة إعادة الصياغة، ذلك لأن عند التوثيق في قائمة الهوامش او المراجع يتصادف بتكرار المعلومات الموحدة عند غالبية باحثي الدراسة القانونية.

الفرع الثاني: الوقوع في الفجوة البحثية الرقمية

يمر العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة بالعديد من التحولات سريعة التي جعلت الاقتصاد العالمي يتجه إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة، في الوقت الذي تتجه فيه جميع الدول العربية إلى تبني تقنيات التعليم الإلكتروني في إطار تطوير أنظمتها التعليمية، وفي المقابل تتجه دور النشر العربية إلى سد الفجوة العلمية الرقمية واللحاق بالركب العالمي في نشر المعرفة عن طريق المعلوماتية، والتنويع من طرق النشر العلمي بين النمطين الورقي والإلكتروني أو الرقمي، قصد تنمية التواصل المعرفي والثقافي مع مختلف مواطن الوطن العربي وبكافة الوسائل والأساليب المتاحة، في زمن اختصرت فيه التكنولوجيا الحديثة بعد المسافات وألغت الحدود والحواجز وحطمت القيود الزمانية بين الدول.

الفرع الثالث: إشكالية التقيد بعدد معين من المصادر والمراجع

إن الزيادة في عدد الاقتباسات من مختلف المصادر العلمية تخرج البحث من سمته وخصائصه وصفاته وطابعه الخاص وتجعله يبدو كبحث منقول قائم على عمليتي نسخ ولصق وهذا الأمر غير مقبول من الناحية الموضوعية، وفي المقابل إذا لم توجد الاقتباسات بالنسب الكافية يظل مضمون الدراسة مفتقراً لطرح المعلومات وتفاعلها بعضها مع بعض، إذ تبرز طبيعة استخدام الاقتباسات وتوظيفها في نطاق الدراسة القانونية داخل

مضمون البحث من خلال تحديد أماكن المعلومات المقتبسة التي تتيح للجنة التحكيم النظر في كيفية استغلال هذه المصادر والمراجع وكيفية طرح الباحث لها وتحليلها ودمجها مع باقي المعلومات الجديدة سواء بالصياغة العادية، أو المقارنة أو المناقشة والتحليل.

وعليه في الدراسات القانونية يُعد التقيد والإلتزام بعدد محدد من المصادر والمراجع إشكالية ذات أبعاد خاصة نحو نسبة الاقتباس، وهذا على غرار باقي الدراسات الأخرى في مجال العلوم الطبيعية أو الدراسات الميدانية والتطبيقية، ذلك لأن طبيعة المصادر القانونية الأساسية مثل النصوص القانونية، والثانوية على سبيل المثال الكتب والدراسات الفقهية، تتطلب فهماً عميقاً وتحليلاً دقيقا ومفصلا لا يمكن تحقيقه بقيد عدد المصادر الواجب استخدامها في أي دراسة تعالج موضوع من زاوية العلوم القانونية، وهي عامل مشترك بين الباحثين في هذا المجال لا يمكن حرمان أحد منها مقابل استفادة الآخر بها.

الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الرفع من نسب التشابه عند تمرير الدراسات المتقاربة على برنامج قياس نسبة الاقتباس، ضف إليه أن طبيعة التحليل القانوني ذاته تقتضي الاستعانة بمصادر متعددة لإضفاء العمق والموضوعية وهذا يختلف من باحث لآخر في توجيه مصير بحثه نحو نسبة الاقتباس بين تفادي الاكتتاب والرفع منها وبين الوقوع في التكرار والنقل الحرفي، إلا أن واقع النشر العلمي في ظل الرقمنة والتطور التكنولوجي أصبح يفرض متطلبات محددة بعدد معين من المادة العلمية، لذا على الباحث القانوني أن يوازن بين هذه وتلك.

الخاتمة:

في الختام يمكنني القول أن قياس نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني يعتبر موضوعاً هاما ذو أبعاد مترامية الأطراف، يفتح آفاق عديدة لمواضيع بحث أخرى ذات صلة بهذه الدراسة، وفي نفس الوقت هو أحد المواضيع الحديثة المعقدة نوعا ما، التي تتطلب التعامل معها بحذر وتوازن، وضرورة المحافظة على التكافؤ بين استخدام الألفاظ وبين قدرة الباحث على تحليل مضمون الدراسات السابقة المعتمد عليها، وكذا قدرة استيعابه وتمكنه من قواعد الاقتباس والتوثيق، بغية تجنب وتخطي وتجاوز حاجز نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية، بحيث ان خصوصية هذه الأخيرة تتطلب في بعض الأحيان حتمية النقل الحرفي للمواد القانونية احتراما لمبدأ الشرعية الجنائية، والتفسير الضيق، وقاعدة حظر القياس في المادة الجزائية.

فعلى الرغم من أن نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني توفر مؤشرات موضوعية لتقييم الأداء البحثي وتجسيده فعليا، معبرة في ذلك عن أصالة وجودة الإنتاج الفكري المقدم، إلا أنها قد تؤدي إلى تشجيع النشر

السطحي على حساب الجودة والأصالة البحثية والابتكار، لتصبح هذه النسبة ذات وصف مزدوج بين التعبير والدفع نحو ترقية الإنتاج العلمي في ميدان العلوم القانونية، وبين تثبيط وكبح البحث العلمي ذاته إذا تعلق الأمر بدراسات متقاربة من حيث الموضوع.

نتائج الدراسة:

ـ أن نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية، ماهي إلا معيار مئوي يعبر عن مدى احترام الباحث أخلاقيات النشر العلمي في ظل التطور التكنولوجي، وعدم تجاوزها خلال توظيفه للمادة العلمية القانونية.

ـ تحديد نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية لا تهدف إلى كبح جماح الباحثين وتثبيطها، بل الغاية منها الرفع من جودة الإنتاجية العلمية ودعوة إلى تطوير وتجديد المساهمة في تحسين المعرفة القانونية بشكل منهجي وأخلاقي وفق مستجدات البحث العلمي في العصر الحديث.

ـ أن خصوصية الدراسة القانونية جعلت من هذه النسبة في ارتفاع مستمر، نظرا لاشتراك الباحثين في مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني، لاسيما المواد القانونية والأحكام والقرارات القضائية.

ـ في الوقت الحالي تبقى إدارة برامج قياس نسبة الاقتباسات في البحث العلمي القانوني تحديًا مستمرًا، يتطلب المزيد من البحث والمناقشة حول تحديد معيار متكافئ بين المجتمع الأكاديمي وبين المؤسسات البحثية المعنية، بغية الوصول إلى توازن مناسب بين قياس الإنتاجية وضمان الجودة البحثية.

ـ نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني لها تأثير مزدوج الوصف، إذ في شق منها تساهم في تحفيز الباحثين على النشر الفعال الأصيل وزيادة إنتاجيتهم العلمية بشكل حديث ومبتكر، وفي شق آخر قد تؤدي إلى تفضيل جانب من الدراسات الأخرى وتفضيلها على الدراسة القانونية بغرض تجاوز النسبة المحددة من طرف مؤسسات التعليم العالي أو المجلات العلمية.

اقتراحات الدراسة:

ـ ضرورة اعتماد الباحثين على معيار التوازن بين التقيد بأخلاقيات البحث العلمي القانوني، وبين عدم تجاوز النسبة القصوى المسموح بها في المقالات، من خلال تفادي الاقتباس الحرفي المباشر، وعدم الإكثار من اعتماد الدراسات السابقة ذات الكم لا الكيف.

ـ من الأفضل على الباحث اعتماد الدراسات ذات الطابع التطبيقي في البحث عن أهم الحلول للمشاكل المعاصرة، ودمجها بأسلوبه الخاص تجنبا الاعتماد على الدراسات النظرية التي ترفع من نسبة الاقتباس إلى ما فوق الحد الأقصى، والاحتفاظ بها إلى غاية تقديمها للمجلة المختصة بنشر محتواها لتفادي سرقتها من الغير.

ـ العمل من أجل تطوير أنظمة وبرامج قياس الاقتباسات ذات وصف أكثر تطوراً وشمولية، تراعي الخصوصيات البحثية والسياقات العلمية الناشطة في مجال النشر العلمي الأكاديمي، بما في ذلك مراعاة خصوصية الدراسة القانونية وطبيعة مادتها العلمية، من خلال الرفع من مقدار الحد الأقصى لهذه النسبة بما يتماشى وأخلاقيات البحث العلمي، واحتراما للأسس والأسانيد المعتمد عليها من طرف جميع باحثي القانون في مواضيعهم القانونية، من مواد قانونية وأحكام وقرارات قضائية، وحتى الآراء فقهية التي لا يجب تجاوزها.

ـ العمل على إنشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الصناعي وشركات التكنولوجيا الحديثة بما يتوافق ومستجدات البحث العلمي في العصر الحديث، قصد تشجيع القيام بالبحوث التطبيقية وتجنب النظرية منها، التي تنطوي على قدر عالي من نسبة الاقتباس، وفي نفس الوقت تحفيز على الرفع من كفاءة وجودة الإنتاج العلمي.

ـ نشر ثقافة الوعي القانوني والأخلاقي بضرورة التجديد والأصالة والابتكار في الوسط الجامعي، وتعزيز أهمية جودة البحث العلمي لدى الباحثين، عن طريق تقديم برامج تدريبية وتوعوية في مخابر المؤسسات الجامعية وتمكين الطلبة والأساتذة من الاستفادة منها تجنبا لإشكالات النشر العلمي في ظل التطور التكنولوجي وتحديد نسبة الاقتباس نحو الارتقاء بالإنتاجية العلمية.

ـ من المستحسن في الوقت الحالي، القيام بالأيام التكوينية والدراسية لفائدة المجتمع العلمي الأكاديمي، بخصوص قياس نسبة الاقتباس في المقالات العلمية، وفي المقابل من الأفضل إشراك جميع الأطراف المعنية في مناقشة وتطوير آليات قياس هذه النسبة، بما في ذلك رؤساء التحرير والمحكمين في المجلات العلمية، وعقد ملتقيات وطنية وأخرى دولية لتبادل المعارف والخبرات ذات الصلة بالموضوع.

الهوامش والمراجع:

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ، مكتبة الرشد ، ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة التاسعة ، في 2005 ، ص 131.

(2) مؤسسة البيان للخدمات الأكاديمية، نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني https://albayanres.com تم النشر في سنة 2023، التصفح في 25 جويلية 2024، على الساعة 09:12.

(3) المنارة للاستشارات، ما معنى نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، https://www.manaraa.com في 2020، تم التصفح 25 جويلية 2024، على الساعة 09:18.

(4) الباحث عمر. برنامج فحص نسبة الاقتباس في البحث العلمي. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: https://researcher-omar.com/post/182 بتاريخ 20 أوت 2023، تمت زيارة الموقع في 25 جويلية 2024، على الساعة 10:57.

(5) Mohamed Alli, Five excellent programs that help you measure the citation rate in scientific research, Article, published on the electronic link https://medium.com/@mohamed40alli90_23906 Browsing in 25 july 2024.

(6) موقع برنامج مدقق الانتحال Plagiarism Detector. متاح على الرابط الإلكتروني: https://plagiarismdetector.net/ar تمت زيارة الموقع في 25 جويلية 2024، على الساعة 10:57.

(7) المرجع نفسه.

(8) مؤسسة البيان للدارسات الأكاديمية ، المرجع السابق.

(9) المنارة للاستشارات، المرجع السابق.

(10) بن يوسف دحو ، و آخرون ، أساسيات في إعداد ونشر ورقة علمية في مجلة علمية محكمة ، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية – جامعة الجلفة ، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة ، التطورات والاتجاهات الحديثة ، في 14_13 نوفمبر 2019 ، ص 343,342.

(11) بوعمرة عقبة، حقوق الملكية الفكرية بين صراع تقنيات التكنولوجيا الحديثة وروافد الأمن الرقمي، مداخلة منشورة في كتاب جماعي ذو ترقيم دولي ، بعنوان قانون الأعمال ورهانات التحول الرقمي، المركز المغاربي-شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، بريطانيا، جويلية 2024، ص 130، وينظر: أحمد أسامة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، في 2014، ص201.

(12) يوسفي علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن ، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المركز الجامعي بريكة ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 1، في ديسمبر 2018 ، ص 229.

(13) أكرم محمد أحمد الحاج، تحديات النشر العلمي الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 02، العدد01، 2013، ص 6.

(14) مؤسسة البيان للدارسات الأكاديمية ، المرجع السابق.

(15) أكرم محمد أحمد الحاج، المرجع السابق ، ص 06.